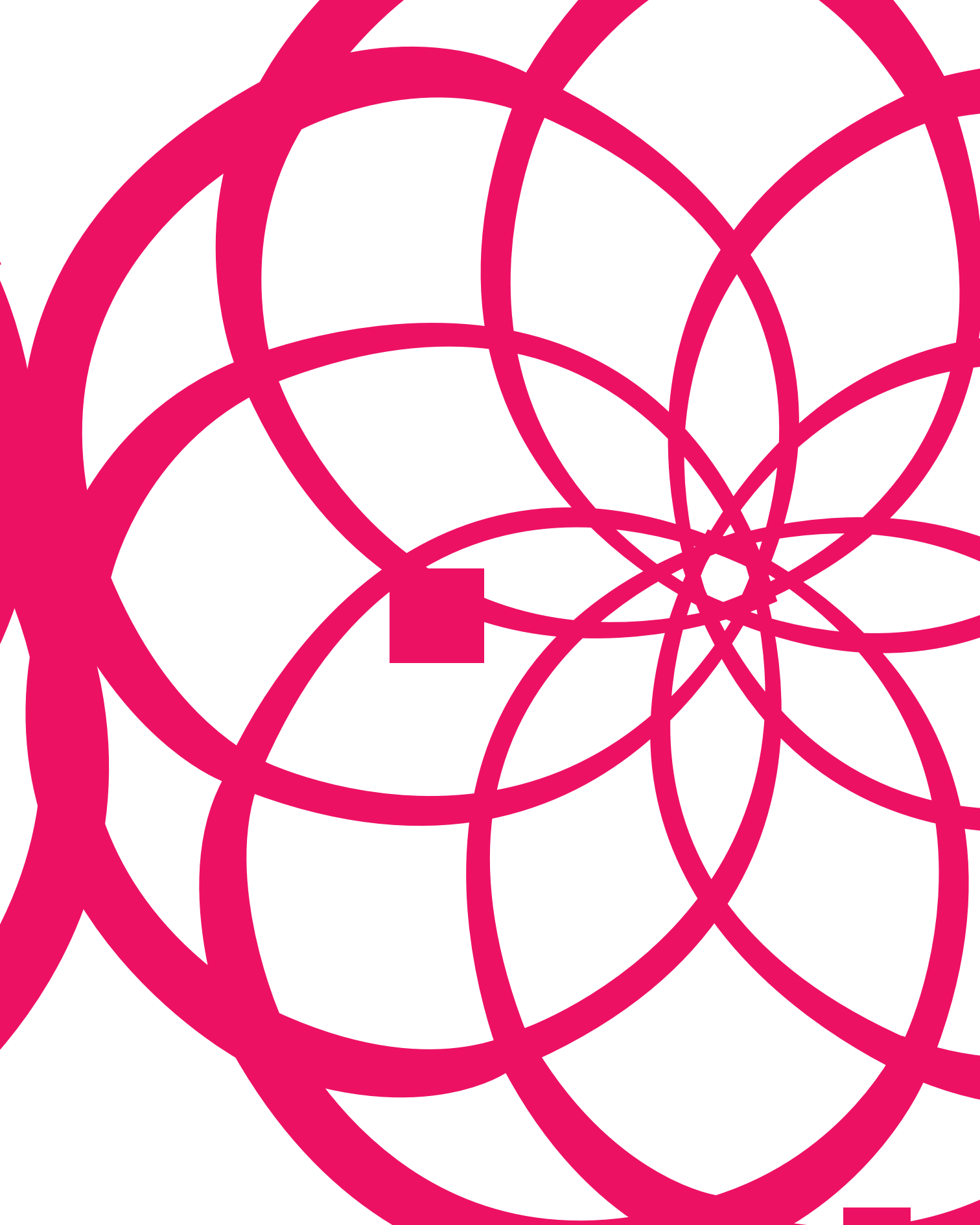


annd

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التقرير السنوي 2011



قائمة المحتويات

- 04 تقديم عضو مكتب التنسيق
07 - 05 تقديم المدير التنفيذي
09 - 08 تقديم المنسق الرئيس للأعمال البحثية
10 حول الشبكة
12 - 11 تمهيد
19 - 13 الهدف الأول
24 - 20 الهدف الثاني
26 - 25 الهدف الثالث
28 - 27 التقرير المالي

الإنسان في تحليل السياسات ونقدها واقتراح سياسات بديلة تعتمد العدالة الاجتماعية غاية قصوى.

ويصدر هذا التقرير في ظرف تاريخي خاص، إذ فتحت ثورة تونس مرحلة جديدة في تاريخ البلدان العربية وأدخلت بلداننا في مسار انتقال طويل المدى متعدّد الأبعاد. لقد انطلقت طاقات أفراد وشعوب في كلّ البلدان منادية بالكرامة والمساواة والحرية والعدالة وباحثة عن تحقيق انتقال مجتمعاتها نحو الديمقراطية.

إنّ الثورات العربية تطرح أسئلة كبرى حول دور المجتمع المدني في المساهمة في القطع مع ماضي الاستبداد وبناء رؤية جديدة للمجتمعات العربية تقوم على عقد اجتماعي قوامه الحرية والكرامة والمساواة والعدالة.

ولاشكّ أنّ الشبكة العربية بما راكمته من تجارب في السنوات الأخيرة ستعمل مع شركاءها من مختلف البلدان العربية على الإجابة عن هذه الأسئلة.

إنّ بناء الدولة المدنية وإصلاح المؤسسات والقوانين وبلورة دساتير تضمن حقوق الإنسان وإنجاز العدالة الانتقالية ودعم استمرارية واستقلالية المجتمع المدني والنهوض بثقافة المواطنة والديمقراطية، مهامّ ضرورية لتحقيق مسارات الانتقال الديمقراطي في بلداننا.

وهي مهامّ تتطلب أكثر من أي وقت مضى وضع حقوق الإنسان في جوهر متغيرات مجتمعاتنا وجعلها مرتكزا من مرتكزات رؤيتنا للحياة.

عبد الباسط بن حسن
رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان

يهدف هذا التقرير إلى التعريف بعمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية واستراتيجياتها في مجالات دعم مؤسسات المجتمع المدني العربية والنهوض بالتنمية وبلورة السياسات الإقتصادية والاجتماعية المرتكزة على حقوق الإنسان.

ولاشكّ أنّ هذا التقرير بما يتضمّنه من معلومات سيساهم في إنارة القارئ حول أهميّة دور الشبكة في النهوض بحقوق الإنسان والتنمية في بلداننا وموقعها الخاص في مشهد المنظمات غير الحكومية العربية. فلقد عملت الشبكة على توسيع دائرة الاهتمام بالترابط الوثيق بين قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية واقترحت منهجيات عمل مبتكرة لتعميق انخراط المدافعات والمدافعين عن حقوق

من خلال تشكّل قوى وحركات اجتماعية جديدة أو إعادة تنظيمها على أسس جديدة. فالحركة النسائية التي كان دورها ريادياً في مقارعة الانظمة السابقة، تستمر في نضالها الراض لاتجاهات تدعو إلى تقليص الحريات والمساواة. كما تشهد الحركة العمالية والنقابية الحرة تزايداً في عدد المنتسبين إليها، وخاصة في مصر وتونس والمغرب. وتتشكل أطر ومنظمات شبابية جديدة تسعى إلى تنظيم الشباب وتفعيل مشاركتهم على مختلف الصعد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن جهة أخرى، يسعى الشركاء الأساسيين والمؤثرين في سياسات المنطقة، لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الاوروي، والذين كانوا يدعمون الانظمة السابقة بوسائل متعددة، إلى التأثير بالخيارات الاساسية التي تتخذها الانظمة الجديدة لاسيما في تنظيم العلاقات الاقتصادية وإتفاقيات التبادل التجاري. وهم فوضوا المؤسسات المالية الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي، والاقليمية كالبنك الاوروي للاستثمار والبنك الاوروي للاعمار والتنمية، لتنفيذ قرارات المساعدات والقروض والتفاوض مع الحكومات حول السياسات الجديدة.

وتتمحور المفاوضات الآن حول كيفية تعزيز البيئة الملائمة للاستثمارات الخارجية من خلال التعمق في مفاوضات تحرير التجارة لاسيما في مجالي الاستثمار والمنافسة. وقد أفصح الاتحاد الاوروي بوضوح عن رؤيته هذه من خلال سلسلة من المواقف التي يدعو فيها إلى دعم الربيع العربي. فاعتمد ما أسماه «المزيد مقابل المزيد»، في إشارة إلى أنه سيقدم المزيد من المساعدات والتبادل التجاري مقابل المزيد من الديمقراطية والخطوات الاصلاحية.

وفي هذا السياق، عملت الشبكة على مواكبة كل هذه التحولات والمواقف، واعتمدت على استراتيجية مندمجة تتمحور حول اتجاهين: التوجه نحو صناع القرار في البلدان العربية التي تشهد تحولات، من خلال تقوية وتمكين منظمات المجتمع المدني، ذلك عبر التعمق في تقييم الازوضاع وتوفير المواد المعرفية والموارد الضرورية للقيام بحملات المناصرة والمدافعة للتأثير بصناع القرار. أما الاتجاه الثاني فينحو باتجاه المؤسسات الدولية والمتعددة الاطراف حيث تعمل على التأثير في القرارات والتوجهات وتعديل المقاربات المعتمدة في المنطقة.

وتتمحور موقف الشبكة حول الخيارات الاقتصادية والسياسات

شهد العام المنصرم تحركات شعبية غير مسبوقة أدت إلى تطورات طالت معظم دول المنطقة. وقد نتج عن هذه التحركات تغييرات في رأس الانظمة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن حيث لا زالت عملية بناء الدولة على أسس جديدة مستمرة. وقامت الانظمة في كل من المغرب والاردن والكويت والجزائر وسلطنة عمان باصلاحات محدودة إلا أنها ساهمت في امتصاص آثار الحراك الشعبي، وإن مؤقتاً. أما في سوريا والبحرين، فقد انزلق النزاع ليأخذ طابعاً دموياً ومعيقاً لعملية الانتقال السلمي للسلطة. وقد شهدت المملكة السعودية تحركات شعبية متفرقة قد تؤدي إلى بعض التغييرات في المستقبل.

إن المحرك الاساسي وراء كل هذه الانتفاضات هو غياب الحريات وانتهاك الكرامة وحقوق الانسان وانعدام العدالة الاقتصادية والاجتماعية. فضلا عن الانتشار الواسع لظاهرة الفساد على مختلف المستويات، في الحكم وفي الادارة وصولاً إلى المجتمع.

لقد انقضت السنة الاولى على هذه التحركات من غير ان تبلور طبيعة الانظمة الجديدة. ولكن الواضح والمؤكد هو أن الارادة الشعبية باتت من المحددات الاساسية لأي خيار قد يتخذ. فخلال هذا العام، استعاد المواطنون الثقة بانفسهم وبقدراتهم، وبناتوا يمتلكون الجرأة والمبادرة لمواجهة السلطة عندما تتجاهل مطالبهم.

ومن النتائج المباشرة لأحداث السنة الماضية، هو التحول في مفهوم السلطة ومرجعيتها الجماهيرية. فالانظمة السابقة استمدت شرعيتها من قدرتها على كسب دعم مراكز القرار الدولي مستندة في الداخل على القوى الامنية والعسكرية وعلى بعض الدوائر الاقتصادية لاسيما الربعية منها والتي تستفيد من نفوذها في السلطة لتعزيز مكاسبها وارباحها، المشروعة منها وغير المشروعة.

لقد أعادت الانتفاضات الشعبية المرجعية إلى موقعها الطبيعي، أي إلى المواطنين، وما استمر الاحتجاجات في غير دولة، على الرغم من رحيل الرؤساء وحاشياتهم وتنظيم انتخابات عامة وإعادة تكوين السلطة، إلا مؤشراً إلى انتقال المرجعية إلى الشعب الذي يسعى إلى المشاركة بتحديد الخيارات الوطنية التي تؤثر بمصيره ومستقبله وإلى التعبير عن رأيه في ظل غياب أطر مؤسسية تسمح له بالمشاركة بشكل سلمي.

وتشهد معظم الدول العربية تكوين مرجعيات شعبية جديدة



الاجتماعية التي يفترض ان تأخذ بالاعتبار التحول في المفاهيم التنموية من جهة، ومن جهة ثانية فشل السياسات التي اعتمد في العقود الماضية والتي أدت إلى ما نحن عليه، وأخيراً الاقرار بان المرجعية والشرعية تستمد من المواطنين وليس من الدعم الخارجي أو تمركز السلطة بأيدي فئة معينة من المواطنين. ويمكن تلخيص موقف الشبكة في النقاط التالية:

أولاً: ان التحولات التي جرت في المنطقة العربية هي من صناعة وتأثير شعوبها، التي قررت في لحظة تاريخية الانتصار لحقوقها ولكرامتها الانسانية. وبالتالي فان هذه الشعوب لن تكتفي بعدد من الاصلاحات الشكلية والتغييرات المحدودة في طبيعة الانظمة، لا بل ستستمر في سعيها وصولاً إلى تطبيق عقد جديد بين الدولة والمجتمع وآليات السوق، يضمن العدالة والكرامة وحقوق الانسان. ويساهم في بناء ركائز ثابتة للدولة المدنية والديمقراطية القائمة على الحقوق والقانون والمؤسسات.

ثانياً: إن دول المنطقة بحاجة إلى تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقيات التجارية التي طبقت والتي جاءت نتائجها سلبية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. إن هذا التقييم يتطلب التعمق في المفهوم التنموي الذي اعتمد لعقود والذي ارتكز بشكل أساسي على تحقيق معدلات نمو عالية في حين أنه لا يعير أهمية إلى نوعية هذا النمو وإلى القاعدة الانتاجية التي يركز عليها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فان إعادة توزيع عائدات النمو تضمن العدالة وتزيل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمناطقية بين المواطنين.

ثالثاً: وبناء على ذلك، فان المطلوب إعادة النظر بدور الدولة كناظم ومشرع وضامن لحقوق المواطنين بمختلف فئاتهم. إذ أن طبيعة العلاقات والاتفاقيات السابقة حوّلت مهام الدولة نحو حماية مصالح المستثمرين وإن جاءت على حساب حقوق المواطنين. فالاتفاقيات التجارية، لاسيما الثنائية منها، تقلص المساحة المتاحة للسياسات الوطنية وتعزز السياسات التي تسهل الاندماج في الاقتصاد العالمي وتشجع الاستثمارات وتقدم لهم الضمانات وحرية الحركة.

رابعاً: ان المفاوضات مع الجهات الدولية وإبرام الاتفاقيات متعددة الاطراف والثنائية في ظل دول لم تنجز دساتيرها بعد وحكومات غير منتخبة وبرلمانات انتقالية لا صلاحيات لها، لا يمكن أن تكتسب المشروعية وبالتالي لا يمكن أن تعتبر انعكاساً لمصالح مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية بما يضمن

حقوقها.

خامساً: إن التكامل الاقليمي وتعزيز التعاون والتبادل على مستوى بلدان المنطقة يشكل خياراً استراتيجياً لا بد من إيلائه الاهمية التي يستحق، فمواجهة تحديات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يتعزز إلا من خلال تعزيز التعاون الاقليمي. إن ذلك يتطلب المزيد من الجهود باتجاه صياغة الاتفاقيات الاقليمية على مختلف المستويات بما يسهل هذا التعاون ويحافظ على مصالح الشعوب والفئات الاجتماعية المختلفة، ويتطلب كذلك بناء المؤسسات القادرة على متابعة ومواكبة الاتفاقيات وتطوير التعاون والتبادل على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضائية.

سادساً: لقد أكدت المرحلة السابقة على أهمية السياسات الاقتصادية والاجتماعية في صيانة حقوق المواطنين في هذين المجالين. كما أكدت على أن الاستقرار لا يستتب، وعلى أن السلطة لا تستقر في ظل تفشي ظاهرة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي. وعلى الرغم من الترابط الواضح بين الحريات والديمقراطية من جهة وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية، إلا أن ذلك لا يعني أن تأتي في مرتبة أقل أهمية من الحقوق السياسية المدنية. وبالتالي، فعلى التحركات الشعبية ومطالب المجتمع المدني أن تساهم في الخيارات الاقتصادية وفي وضع السياسات الاجتماعية وصولاً

إلى حد المطالبة بادراج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدساتير العتيدة لما ترتديه من أهمية وما تتطلبه من حماية دستورية غير قابلة للشك.

تدخل الانتفاضات الشعبية والتحولت الديمقراطية عامها الثاني وهي لازالت تواجه العديد من التحديات. وهذا يتطلب جهدا مضاعفا تقوم به منظمات المجتمع المدني للمساهمة الفاعلة فيها من خلال إعادة تكوين حركة اجتماعية قادرة تؤدي إلى مشاركة حقيقية للمواطنين وإلى إعادة تكوين السلطة المدنية والديمقراطية وصياغة الخيارات الوطنية الكبرى من خلال المؤسسات الوطنية والديمقراطية وعلى مختلف المستويات والنوعيات.

وعلى منظمات المجتمع المدني الاستمرار في أعمال المناصرة والمدافعة عن حقوق المواطنين، آخذين بعين الاعتبار أن احترام حقوق الانسان هو عامل أساسي من عوامل الاستقرار وهو بالتالي المدخل السليم لايجاد البيئة الملائمة لبناء دولة متمكنة وقادرة ومستقرة أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

إن دور المجتمع المدني لا يقتصر على المستوى الوطني والاقليمي فحسب، ولكنه يتعداه إلى المستوى الدولي. ويرتدي التضامن من قبل المجتمع المدني الدولي في مجال المناصرة والمدافعة مع الجهات والمنظمات الدولية أهمية في نجاح الجهود الآيلة إلى تعديل المقاربات الدولية بما ينسجم مع الاحتياجات الداخلية والتخفيف من حجم الضغوط والشروط التي تمارسها المؤسسات الدولية على دولنا. وهذا يؤكد على أهمية انخراط الشبكة العربية في العديد من الشبكات الاقليمية والاطر الدولية الفاعلة.

بناء على ما سبق، وانسجاما مع قناعتها بضرورة الاستجابة إلى تحديات المرحلة، عكفت الشبكة على الاعداد لاجتماع الجمعية العمومية الدوري، والذي يفترض أن ينعقد خلال العام ٢٠١٢، لاقرار إستراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي حصلت في المنطقة على مختلف الصعد: فدور وموقع المجتمع المدني قد تغير بتغير الازوضاع العامة، وبتغير المهام التي تفرضها المرحلة. فبدلا من التركيز على قوة الرفض بات لزاما الاتخراط في عملية بناء البديل. كما أن طبيعة العلاقة بين مختلف الاطراف تغيرت، وتحديددا بين الدولة والمجتمع. ما يتطلب المساهمة في صياغة عقد جديد يضع حقوق الانسان في صلب العملية السياسية. وأخيرا، تغيرت طبيعة ودور العلاقة مع

الشركاء التنمويين في الخارج. حيث المطلوب أن يدفع المجتمع المدني باتجاه تقييم السياسات والاتفاقيات التي عقدت خلال فترة الحكم الشمولي، والعمل على صياغة اتفاقيات على أسس جديدة. كلها متغيرات لا بد من أخذها في الحسبان عند صياغة برامج الشبكة للمرحلة المقبلة.

إن الخطة الاستراتيجية المقبلة والتي ستعرض على إجتماع الاعضاء ستركز إلى تقريرين تقييميين أعدا لهذه الغاية من قبل خبراء من خارج الشبكة، بالاضافة إلى بحث سريع يقوم فيه خبير مستقل لتسهيل الحوار داخل الشبكة وبين أعضائها وشركائها.

أتمنى أن يعكس هذا التقرير هذه التوجهات والاستراتيجيات التي اعتمدها الشبكة لتحقيق أهدافها.

ولا بد في النهاية من التوجه بالشكر إلى كل من ساهم بأعمال الشبكة وبتحقيق المهام التي نفذت، من شركاء وجهات مانحة وأعضاء ومتطوعين وعاملين فيها، وإنني أدعهم إلى بذل المزيد من الجهد والعطاء في سبيل عالم افضل ممكن.

زياد عبد الصمد

المدير التنفيذي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية





العابدين بن علي بأنه معنية بشكل مباشر وحاسم بهذه المتغيرات الضخمة، وأنها مدعوة بقوة إلى تعديل خطتها، ومراجعة إستراتيجيتها. وذلك لأسباب متعددة من أهمها ما يلي:

- الثورات العربية كانت ولا تزال ثورات اجتماعية بامتياز. أي أن التدهور الخطير الذي حصل في مستوى المعيشة والخدمات الأساسية، وارتفاع نسب البطالة والفساد والمحسوبية والتمييز بين المواطنين، كانت عوامل حاسمة في تسريع شروط الثورات، وأكدت وعي المواطنين العرب بأهمية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما تجلى بوضوح في الشعارات التي رفعها شباب هذه الثورات في مختلف المدن والساحات، مما أكد صحة الرهان الذي طرحته الشبكة على نفسها منذ تأسيسها، عندما اعتبرت أنه لا استقرار ولا نهوض حقيقي ولا سلم أهلي بدون حد أدنى من العدالة الاجتماعية تحمي كرامة الأفراد وتضع الأسس المتينة لمواطنة فعلية وفاعلة.

- الثورات العربية هي أيضا ثورات سياسية ديمقراطية. فجميعها طالبت بالحريات الأساسية، ورفضت كل أشكال الوصاية على الشعوب، وعملت ولا تزال على إنهاء مقومات الاستبداد وحكم الأفراد والعائلات والطوائف، واتجهت نحو مراجعات دستورية عميقة واعتماد الانتخابات النزيهة قاعدة أساسية لبناء شرعيات جديدة. وهذا أيضا ندرج في صميم عمل الشبكة وأولوياتها. لأن الأنظمة الدكتاتورية معادية بالضرورة لمشاركة الناس والمجتمعات المدنية والقوى السياسية في خلق أرضية لتنمية اجتماعية عادلة ومستدامة. على هذا الأساس، دافعت الشبكة على مبدأ ارتباط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية القائمة على ضمان الحقوق الأساسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وعملت خلال العشرين سنة الماضية على تسليح منظمات المجتمع المدني العربية بهذا الوعي، وتأهيلها للدفاع عن منظومة حقوق الإنسان بكل مكوناتها المترابطة والمتكاملة.

في ضوء هذه الثورات التي تشكل بلا منازع حدثا تاريخيا بالمعنى العميق، انطلقت الشبكة طيلة ايام السنة الماضية في تكييف نشاطها وفق التحديات التي فرضها هذا التحول الكبير. وقد اتجهت جهود الشبكة نحو الأولويات التالية :

أولا: تقديم الدعم السياسي لهذه الثورات، وذلك من خلال المتابعة اليومية لوقائع وحيثيات المواجهات المستمرة في بعض

الشبكة جسم اجتماعي متحرك، وبقاؤها أو تأثيرها مرهونان إلى حد كبير بمدى تفاعلها مع محيطها السياسي والاقتصادي. والمنظمات المدنية التي لا تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تطرأ على البيئة التي تتحرك فيها تهمش نفسها بنفسها، وتحكم على ذاتها بالموت والانقراض.

من هذه الزاوية كانت السنة الماضية 2011 حبلى بالأحداث الكبرى التي لم تغير فقط المشهد المحلي بعدد من الدول العربية، وإنما تجاوز تأثيرها الإطار الإقليمي العربي، لتمتد تداعياتها إلى المواقع الأكثر حساسية على الساحة الدولية.

كانت سنة 2011 استثنائية بفضل الثورات العربية التي هزت أركان أربعة نظم كانت تبدو قبل السابع عشر من ديسمبر 2010 لحظة احتراق البوعزيزي صامدة ومستقرة، وهي على التوالي: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن. ولم يقف الأمر عند ذلك، إذ تستمر ارتدادات هذه الزلازل لتضع النظام السوري القوي أمام ساعة الحقيقة، وتدخل البحرين في دائرة الغضب الشعبي، وتدفع بأنظمة عربية كثيرة إلى الشروع في تعديل المسارات الوطنية، مثل المغرب والكويت، والبقية تأتي.

أدركت الشبكة منذ هروب الرئيس التونسي السابق زين

تعميق الفوارق الاجتماعية، وخرب الاقتصاديات الوطنية، وفقر المجتمعات المحلية لصالح القوى المهينة على الأسواق العالمية.

سابعاً: الدفع نحو مراجعة أسس الشراكة مع أوروبا وفلسفة التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية. وتعتبر هذه المسألة من بين القضايا الحيوية التي تعمل الشبكة على لفت النظر إليها. فالحكومات الغربية التي اضطرت إلى مراجعة سياساتها السابقة تحت ضغط الحراك الثوري، وقبلت بالتغييرات الكبرى التي فرضتها شعوب المنطقة في مجال موازين القوى السياسية وإقرار الحريات وآليات التداول السلمي على السلطة، تمارس هذه الحكومات ضغوطاً مباشرة وغير مباشرة من أجل المحافظة على ذات الاختيارات التنموية، والاكتفاء بإجراء تعديلات جزئية على آليات الشراكة غير العادلة. وعلى هذا الأساس كثفت الشبكة من تحركاتها خلال السنة الماضية من أجل الانتقال بهذا النقاش من المستوى الإقليمي إلى المجال الدولي، ومحاولة إدارة حوارات مفتوحة وصريحة مع مختلف المؤسسات والجهات الدولية الفاعلة في المنطقة العربية وبالخصوص ذات التأثير المباشر على التوازنات الاقتصادية والمالية للدول التي حصلت بها ثورات، مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

ثامناً: تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني سواء في الدول التي سقطت فيها الأنظمة الدكتاتورية، أو تلك التي تخوض معارك رهيبة ضد أنظمة شرسة ومتشبثة بالبقاء مهما كانت التكلفة ومختلف الوسائل غير المشروعة. فهذه المنظمات وجدت نفسها أمام تحديات ومهام مختلفة تماماً عن تلك التي كانت تكبل حركتها، وتحد من فعاليتها. فالمواجهة الشاملة مع الدكتاتورية أو التصدي لإشكاليات الانتقال الديمقراطي تتطلب مهارات مختلفة، وتستوجب استراتيجيات بديلة.

تلك هي أبرز الأحداث والقضايا الفكرية والعملية التي شغلت الشبكة طيلة السنة الماضية، ودفعت بها إلى تعديل مسارها وفتح نقاش ذي أبعاد استراتيجية لا يزال مستمرا من أجل إعادة تموقع الشبكة في صلب الحراك الثوري ببعديه السياسي والاجتماعي الذي تعيش تحت وقعته كل دول المنطقة، وذلك بالرغم من جميع المخاطر التي يمكن أن يؤدي إليها انهيار النظام الإقليمي القديم.

صلاح الدين الجورشي

المنسق الرئيس للأعمال البحثية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الدول بين القوى الثورية والأنظمة الدكتاتورية، وذلك عن طريق إصدار بيانات التأييد لحق الشعوب في تغيير أنظمتها الفاسدة والتنديد بالجرائم المرتكبة في حق المدنيين العزل، إلى جانب تجنيد الرأي العام الدولي من أجل المطالبة بوقف دعم قوى الاستبداد وسحب الثقة من الأنظمة القمعية.

ثانياً: التنسيق المباشر مع الفاعلين الميدانيين في ساحات الثورات العربية، والعديد منهم أضاء بالشبكة أو أصدقاء لها. وذلك لدراسة حاجاتهم، ومشاركتهم التفكير في المستقبل، والمساعدة على ربط الصلة بين بعضهم البعض نظراً لتشابه قضاياهم، ووحدة مصيرهم بقطع النظر عن اختلاف جنسياتهم وتباين خصوصياتهم الجغرافية أو السياسية. فالشبكة تتعامل مع المنطقة العربية كوحدة استراتيجية.

ثالثاً: التعاون مع شركاء الشبكة وأعضائها على تعميق النقاش حول التحديات التي تطرحها الثورات ومراحل الانتقال الديمقراطي. ولهذا الغرض تم تنظيم ورشتين إقليميتين في كل من تونس ومصر، خصصت الأولى لتحليل الأسباب العميقة للثورات، وتناولت الثانية وضع لبنات أولى لصياغة رؤية اجتماعية جديدة.

رابعاً: الشروع في بلورة عقد اجتماعي بديل بعد انهيار العقد القديم الذي رعته الدولة الغنائمية. وقد كانت الشبكة سباقة في هذا السياق لأنها أدركت بأن ما حدث يجب أن يتجاوز مجرد تغيير أنظمة استنفدت مقومات استمرارها، والانتقال بالثورة إلى مستوى أعمق يعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

خامساً: العمل على دسترة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فمسألة صياغة دساتير جديدة فرضتها نضالات المرحلة السابقة التي تميزت بطابع الإصلاحية الدستورية. وبعد الثورات تطور هذا الطرح نحو العمل على وضع دساتير جديدة تعيد الاعتبار إلى تكاملية الحقوق، وتؤسس للدولة المدنية الديمقراطية.

سادساً: تعميق النقاش حول منوال التنمية، إذ يخشى أن تنشغل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بالإصلاحات السياسية الضرورية، وتهمل من جديد التفكير بجدية في بلورة بدائل تنموية تكون قادرة على تجاوز جوانب الخلل الجوهري في منوال التنمية السابق. لأنه بدون التوصل إلى فهم مغاير لمكونات التنمية البشرية ستصبح الثورات مهددة بالانتكاس وإعادة إنتاج نفس المنوال السابق الذي أدى إلى

من نحن

إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) هي شبكة إقليمية تعمل في 11 دولة عربية، مع 7 شبكات وطنية و23 منظمة غير حكومية أعضاء. تأسست شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في العام 1997، وإتخذت من بيروت مقراً لمكتبها التنفيذي منذ العام 2000. إن تمكين منظمات المجتمع المدني، ومشاركتها لتؤدي دوراً أكثر فعالية في مجال الرصد ورسم السياسات العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية هو الهدف الرئيس الذي تسعى الشبكة إلى تحقيقه.

رؤيتنا

تحدد رؤية الشبكة بقيام مجتمعات ديمقراطية مدنية فاعلة ومنتجة وديمقراطية في المنطقة العربية، لتكون قادرة على التأثير في السياسات العامة والانفتاح على الثقافات والمجتمعات الأخرى والتفاعل معها. على أن تكون كرامة الأفراد وحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محترمة ومصونة في هذه المجتمعات في إطار دولة القانون والمؤسسات حيث يعم السلام والأمن والاستقرار.

مهمتنا

إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية شبكة مدنية ديمقراطية تسعى إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية، من خلال الضغط والتأثير في صنع السياسات الإقليمية والوطنية في مجالات التنمية والتجارة الدولية والديمقراطية، بما ينسجم مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته، واحترام التعددية، والتوزيع العادل للثروة، والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي للمنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية.

ودوره في هذا الوضع المنذر بالخطر وهما :

- تنظيم «ندوة حول حقوق الإنسان في مسار التحولات الديمقراطية والتنمية العادلة: الأسئلة والآفاق في ضوء نموذج الثورة الشعبية في تونس ومصر»، (تونس، 1-2 آذار/ مارس 2011)، بالتعاون مع مؤسسة دياكونيا والمعهد العربي لحقوق الإنسان. وخلصت الندوة إلى بيان ختامي عنوانه «دروس الثورة التونسية الشعبية ومسؤوليات المجتمع المدني العربي». حدد البيان المبادئ التي سيتم درسها من أجل حماية هذه الحركات الديمقراطية تفادياً لأي انتكاسة، وتوجيهها نحو إنجاز مطالب الشعب العربي.
- تنظيم الاجتماع الاقليمي "مسارات التحولات الديمقراطية والتنمية العادلة في المنطقة العربية: نحو بناء الدولة المدنية وتأسيس لعقد اجتماعي جديد" (القاهرة، 29 - 30 ايار/ مايو 2011) بالتعاون مع الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية والمعهد العربي لحقوق الإنسان. خلص الاجتماع إلى

تشهد المنطقة العربية لحظة حاسمة في تاريخها المعاصر. ملايين الرجال والنساء في كافة أرجاء المنطقة يصرخون مطالبين بالتغيير والكرامة والحرية والعدالة الإجتماعية، ويعبرون عن تطلعاتهم بأن يكون لهم رأي في القرارات المؤثرة في حياتهم. كما إن المنطقة في مرحلة الشروع في إجراء مراجعة شاملة لتأسيس عقد إجتماعي طويل الأمد يمهّد لإرساء علاقة جديدة بين المواطنين والدولة قائمة على نموذج إقتصادي واجتماعي وسياسي جديد.

أدركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية الحاجة لمواكبة هذه التحولات التي طال إنتظارها من أجل دعم التغيير الديمقراطي في المنطقة ووضع إطار للعدالة الإجتماعية يضمن حقوق جميع المواطنين وكرامتهم وحررياتهم والمساواة بينهم. تجاوزت الشبكة مع الوضع الناشئ من خلال إنخراط أعضائها وشركائها في الحوار الإقليمي بشأن العقد الاجتماعي الجديد. ويشمل ذلك حدثين إقليميين كبيرين نُظما في العام 2011 بهدف المساهمة في النقاش الصعب حول مهام المجتمع المدني

اقتصادية واجتماعية تكون الكرامة والحرية والمساواة محورها الرئيسي، وهو ما طالب به المحتجون في كامل دول المنطقة، وجعلوا منها القيم المحركة لاندفاعهم الثوري نحو التغيير العميق والشامل.

- ضرورة أن تسهم منظمات المجتمع المدني بفعالية في تقديم بدائل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يتحقق ذلك إلا بمحافظه هذه المنظمات على طبيعتها واستقلاليتها، وأن تمتنع عن أن يتم توظيفها من قبل القوى السياسية المتنافسة.

- إن منظمات المجتمع المدني في كافة الدول العربية مدعوة إلى اتخاذ خطوات عملية تضامنية مع مختلف التحولات التي جرت في تونس، مصر، ليبيا، اليمن، البحرين وسورية، وذلك للمساهمة في حمايتها من مخاطر التدخل الخارجي بمختلف أشكاله وبالأخص العسكري منه، إلى جانب مخاطر تدخل الأنظمة الحاكمة في الدول العربية الأخرى الخائفة من إنتقال عدوى التغيير إليها.

حقوق الإنسان في مسار التحولات الديمقراطية والتنمية العادلة: دروس الثورة الشعبية التونسية ومسؤوليات المجتمع المدني العربي

- المطلوب عاجلا هو التوصل عبر الحوار الوطني التشاوري والتوافق إلى عقد اجتماعي جديد يدعم المقاربة الشاملة للعملية الإصلاحية، وذلك بربط الإصلاح السياسي بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستندة إلى حقوق الإنسان.

- عدالة التنمية جزء اساسي في مسار الثورات العربية حيث تتلائم مطالب الحرية والتنمية، في اتجاه بناء منظومة



إجتماعات لجنة التنسيق التابعة لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (بيروت 8-9 نيسان/ أبريل 2011)



بيان ختامي تحت عنوان ”نحو عقد اجتماعي جديد:
إعلان مبادئ أساسية من منظمات المجتمع المدني
في المنطقة العربية“ وتضمن المبادئ اللازمة لعملية
تأسيس عقد اجتماعي جديد.

يتمحور العمل المخطط لشبكة المنظمات العربية غير
الحكومية للتنمية حول مجموعة من الأهداف التي تتكيف
بمرونة مع السياق الإقليمي. وتبعاً لذلك، سيتمحور التقرير
حول أهداف التدخلات البرنامجية:

الهدف الأول: دعم قدرات ودور منظمات المجتمع المدني
في عملية المدافعة والضغط في مجال صناعة السياسة
الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

الهدف الثاني: تعزيز المساحات المتاحة لمشاركة منظمات
المجتمع المدني في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية
على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الهدف الثالث: تعزيز وتطوير المواد المعرفية المتاحة في
المنطقة العربية والمتعلقة بدور المجتمع المدني.



إجتماعات لجنة التنسيق التابعة لشبكة المنظمات العربية غير
الحكومية للتنمية (بيروت 8-9 نيسان/ أبريل 2011)

-الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة وعاء مؤسسي للثورات
الناشئة، قادر على استيعاب التعددية في المجتمعات العربية
وترسيخ قيم المواطنة الكاملة وشرعية الاختلاف باعتباره
قيمة مضافة، وهي أيضا تحصين للمجتمع من عوامل
التفكك المرتبطة بالطائفية والقبلية ومختلف مظاهر
التعصب الديني والعنقي أو أي شكل من أشكال التمييز
بين المواطنين على أساس الدين والعرق واللون والجنس.

-ان المساواة والعدالة ما بين الرجل والمرأة على مختلف
الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تكمن
في جوهر متطلبات العقد الاجتماعي الجديد.

-للدولة وظيفتان: دور الناظم لقوى الإنتاج ولعلاقات
السوق والمعدل لها والحامي للمصالح الوطنية والمال العام.
ودور الضامن لحقوق الفئات الضعيفة، والمدافع عنها من

خلال سلطة القانون، وإعادة توزيع الثروة بين قوى الإنتاج،
وتنمية القطاعات الرئيسية للاقتصاد.

- من الهمية يمكن إعادة النظر بصفة جذرية في السياسات
الاقتصادية والتأكيد على ضرورة إعادة الاعتبار إلى السياسات
الانتاجية وخاصة المتعلقة بالزراعة والصناعة.

نحو عقد اجتماعي جديد: إعلان مبادئ أساسية من منظمات
من المجتمع المدني في المنطقة العربية



الهدف

دعم قدرات ودور منظمات
المجتمع المدني في عملية المدافعة
والضغط في مجال صناعة السياسة
الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة
العربية

ركزت السياسة الاستراتيجية التي تتبعها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على إستحداث وظيفة رصد ضمن عمل الشبكة وإعمالها. تتناول هذه الوظيفة السياسات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتم اطلاقها خلال إجتماع إقليمي (بيروت 6 - 7 كانون الثاني/ يناير 2011).

شملت المهام الجوهرية لوظيفة الرصد للعام 2011 ما يلي:
أ) إعداد تقارير دورية تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال آلية المراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان.
ب) مراقبة سياسات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية

الدولية تجاه المنطقة العربية، مع التركيز على السياسات المتصلة بالشراكة الاقتصادية والتجارة والإستثمار والمساعدات.

ج) وضع الأسس اللازمة لتقرير المرصد العربي حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

د) إعداد دليل حول عملية رصد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ه) إدراج عملية رصد متصل بالتجارة ضمن الإستراتيجية العامة لرصد الحقوق والسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

أ-إعداد تقارير دورية من خلال عملية المراجعة الدورية الشاملة

ترى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن القيمة المضافة لانخراط المجتمع المدني في عملية المراجعة

¹ More information on the UPR process are available on: www.ohchr.org/en/hrbodies/upr/pages/uprmain.aspx.

- يستمر لبنان في إهمال الموجبات التي تنص عليها القوانين الوطنية والدولية عند خوض التفاوض بشأن اتفاقيات تحرير التجارة، من دون أن يكون لديه تقييم مسبق للأثار التي ستنتج عن هذه الاتفاقيات على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
بيان خطي خاص بلبنان

- انعكس إهمال الحكومة السورية لتطلعات شعبها نحو حقوق الإنسان خلال جلسة المراجعة الدورية الشاملة في 7 أكتوبر. كان الجلسة فرصة ضائعة بالنسبة للحكومة للتفكير الحقيقي حول حقوق الإنسان.

رسالة إلى مجلس حقوق الانسان حول سوريا بمناسبة المراجعة الدورية الشاملة

- إن التوتر والصراعات القائمة بين الأحزاب الحاكمة في السودان وجنوب السودان، كانت عاملا رئيسا في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وما زال الصراع مستمرا في فترة ما بعد الانفصال، جاعلا شرائح كبرى من السكان عرضة لانعدام الأمن وإنتهاك حقوقهم.

بيان شفهي تلي خلال الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان

- جاءت هذه الانتفاضات تتويجا لسنوات من انتهاك السياسات غير الملائمة التي تفتقر إلى الاعتراف بالحقوق وتنفيذها، والتي

تعهدت البحرين بالالتزام بها بموجب القانون الدولي. في الواقع، إن التعديلات التي أدخلت على الدستور البحريني عام 2002 حيث تم تعديل صيغة الإشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من «ضمان الحقوق» لتصبح «السعي إلى ضمان الحقوق، مثل الحق في العمل»، أدت إلى إضعاف الالتزام بالتعهدات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التقديم المشترك إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بمناسبة المراجعة الدورية الشاملة البحرين

- ولدت ثورة الياسمين نتيجة إنهيار النظام السابق و إنطلاق الانتخابات الوطنية، واجراء الاصلاحات الدستورية وغيرها من الإجراءات المتعلقة بالتغيير. وحتى الآن، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه في تونس في الأطارين التشريعي والتنفيذي على حد سواء، وذلك لضمان أن تُنشئ الحكومة الجديدة نموذجا جديدا للتنمية يتواءم والتعهدات العامة للدولة بإحترام حقوق الانسان وحمايتها وتطبيقها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الحق في التنمية تلبية لمطالب المواطنين. التقديم المشترك إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بمناسبة المراجعة الدورية الشاملة لتونس

الدورية الشاملة تتجاوز إعداد تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان.

في الواقع، إن مشاركة من هذا النوع من شأنها الإسهام في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في رصد أوضاع الحقوق وتقييمها، وما يتصل بها من رسم للسياسة العامة، ومستويات المسؤولية الحكومية. وموازاة المساحة الممنوحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في آلية المراجعة الدورية الشاملة على مستوى الأمم المتحدة، فإن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالإشتراك مع هيئات المجتمع المدني قد:

رفعت تقديمات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في سوريا بالتعاون مع مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بمناسبة انعقاد الدورة الـ12 للمراجعة الدورية الشاملة، بالإضافة لتقديمات رفعتها خلال المراجعة الثانية حول تونس بالتعاون مع منتدى العلوم الاجتماعية في تونس ومراجعة

² The reports for Tunisia and Bahrain were presented in November 2011 and will be part of the second UPR review process (13th session to be held during 2012).

البحرين بالتعاون مع الجمعية البحرينية للشفافية والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان.

إستغلت التقديمات كأداة للدعوة إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال التهيئة مع المنظمات الشريكة الأخرى على المستوى الوطني للقيام بعمل مشترك في متابعة تقرير المراجعة الدورية الشاملة.

قدمت بيانات خطية إلى آليات مجلس حقوق الإنسان وشاركت من خلال عروض شفوية خلال انعقاد دورة المجلس، وإنخرطت مع أعضاء بعثات مجلس حقوق الإنسان ووفود البلدان الأخرى في مقر الامم المتحدة في جنيف.

ب- مراقبة سياسات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية

خلال العام 2011، نشطت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على جبهة الرصد المتواصل وحشد التأييد في ما يتعلق بموضوع العلاقات العربية-الأوروبية بما في ذلك الشراكة الأورومتوسطية وإستجابة سياسة

«إن الأوراق القطرية الاستراتيجية وخطة العمل التي تعكس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب حوض البحر البيض المتوسط العربية، تحتاج تنقيحات على اساس آلية شفافة، يحظى فيها الحوار الوطني والملكية بالاحترام ويحققان بالكامل».

«..... إعادة تقييم اسس الشراكة الاقتصادية الدولية التي أبرمتها تونس وإعادة النظر فيها، ويشتمل ذلك على العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية والإئتمانية الأوروبية ومنها بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية .

مقتطفات من المساهمات في التقارير المرحلية حول سياسة الجوار الاوروي في مصر وتونس

”يُتوقع أن تتضمن سياسة الجوار الأوروبي الاعتراف بضرورة إجراء تقييم لحقوق الإنسان والنتائج الإئتمانية المنبثقة عن العلاقات التجارية والإستثمارية بين أوروبا والدول العربية، وذلك قبل المضي قدما في قيام المزيد من العلاقات المشابهة.

إن كفالة إتساق السياسات التجارية والأهداف الإئتمانية لبلد ما، يستلزم الشروع في حوار يشمل عدة قطاعات على مستوى رسم السياسات وضمن الطابع المؤسسي، وآليات مراقبة النتائج الإئتمانية للسياسات التجارية. لذا، ثمة حاجة ملحة تستدعي مشاركة المجتمع المدني في التفكير في مسائل الولاية والتصميم والآليات ونهج السياسة العامة لـ”مرفق المجتمع المدني وهبة الديمقراطية” المقترحة ضمن سياسة الجوار الأوروبية المنقحة.“

بيان وفد منظمات المجتمع المدني الذي يزور المؤسسات الأوروبية

الاتحاد الاوروي للثورات والتعبئة الشعبية في المنطقة العربية.

قامت الشبكة باجراءات مباشرة للدعوة إلى توطيد العلاقة الأوروبية العربية:

نظمت الشبكة زيارة لمؤسسات الإتحاد الأوروبي لحشد التأييد إمتدت من 27 لغاية يونيو / حزيران 2011، بالاشتراك مع منظمة يوروستيب والمركز الوطني للتعاون من أجل التنمية 11.11.11، جرى التركيز خلالها على التنمية الاوروية وسياسة المساعدات، والتماسك التجاري الإيمائي والشراكة الأورومتوسطية.

■ شمل الوفد الذي قام بالزيارة 13 ناشط من نشطاء المجتمع المدني من 7 دول عربية. عُقد خلالها مجموعة مكثفة من الاجتماعات، شارك فيها هيئات المجتمع المدني الأوروبي، ومسؤولين من المفوضية الأوروبية، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والبرلمان الأوروبي. ■ أختتمت الزيارة بإقرار "إعلان بروكسل" ونشره، والذي تمحور حول: قضايا الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

في المنطقة العربية، وسياسة الجوار الأوروبي المنقحة، وإستجابة الإتحاد الأوروبي للربيع العربي، والمقاربة الجديدة المتبعة مع المجتمع المدني، والدعم المالي من الإتحاد الأوروبي وما يتصل به من إهتمامات تنموية، ودور الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، والبرلمان الأوروبي، وهيئات المجتمع المدني الأوروبي.

علاوة على ذلك، أعدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية رسائل دعوة ومقالات تحليلية نقدية موجهة مباشرة إلى المؤسسات الرسمية الأوروبية والبلدان العربية المرتبطة بشراكة مع الإتحاد الأوروبي. قَدَّم هذا العمل تحليلاً قائماً على الحقوق للمقاربات التي يروج الإتحاد الأوروبي لها في السياسات المعتمدة مثل سياسة المساعدات والسياسات الاجتماعية وسياسات الهجرة والعمالة وسياسات التجارة والإستثمار. كما قدم مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة حول القضايا التي بُحثت. وأطلع هذا العمل هيئات المجتمع المدني

³ www.annd.org/userfiles/file/latestnews/ANND-CONTRIBUTION_TO_GREEN_PAPER-EU_DEVELOPMENT_POLICY.pdf



الانحراف عنها من خلال مشروطة المؤسسات الدولية: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الأوروبي للاعمار والتنمية. حظي هذا البيان بتأييد 67 منظمة وتناولته وسائل الإعلام على نطاق واسع.

■ تقديم إلى مشاورات الاتحاد الأوروبي العامة حول التجارة والاتصال الإنمائي.

علاوة على ذلك، واصلت الشبكة عملية مراقبة تنفيذ خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية في الدول الشريكة. ويشمل ذلك مساهمات في عملية التشاور المتعلقة بتقارير حول تقدّم سياسة الجوار الأوروبية. فقد قدمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مقالات تناولت أجزاء

على سياسات الاتحاد الأوروبي، وتم استخدامه كمادة جوهرية في عملية حشد التأييد، وتضمن:

■ مساهمة إقليمية في مناقشة إتصالات الاتحاد الأوروبي حول سياساته الإنمائية بعنوان «سياسة الاتحاد الأوروبي الإنمائية في دعم النمو الشامل والتنمية المستدامة: ازدياد تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي الإنمائية».

■ سلسلة من رسائل الدعوة إلى معالجة وضع حقوق الإنسان في البلدان التي تشهد إنتفاضات (مصر وتونس والبحرين) ورسالة إلى وزراء التنمية في دول الإتحاد الأوروبي.

■ ردّة فعل المجتمع المدني حول التواصل المشترك: «شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك»، والذي يمثل إستجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي. أعدت هذه الوثيقة بالتعاون مع يوروستيب والمرصد الاجتماعي.

■ بيان موقف تحت عنوان «نداء من مجموعة من منظمات المدني العربية والدولية لدعم تحقيق الأهداف السياسية والمدنية للثورات والعدالة الاقتصادية والاجتماعية ومنع

⁴ www.annd.org/userfiles/file/latestnews/Civil%20Society%20Reaction%20to%20the%20Joint%20Communication%20on%20MENA%20partnership_final%20version.pdf
⁵ www.annd.org/userfiles/file/latestnews/Statement-EN.pdf
⁶ www.annd.org/userfiles/file/latestnews/Arab%20NGO%20Network%20for%20Development_submission_trade%20and%20development_Sept%202011.pdf



”الإصلاح والإنماء الاقتصادي” والتجارة والسوق والإصلاح التنظيمي المدرجة في خطط عمل مصر وتونس.

ج- وضع الأسس اللازمة لتقرير المرصد العربي حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

تعمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على إصدار تقرير مرصد عربي حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ويهدف هذا التقرير إلى التالي: (أ) دعم الجهود المتواصلة لحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، (ب) توثيق تجارب المنظمات التنموية والنشطاء في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية والمواقف الصادرة عنهم، و(ج) توفير رؤية نقدية وإقتراح توجهات من أجل سياسات إقتصادية وإجتماعية بديلة في المنطقة العربية.

وسيصدر هذا التقرير مرة واحدة كل عامين. وسيركز كل إصدار على إثنين أو ثلاثة حقوق يجري إنتقاؤها إستنادا إلى السياق الإقليمي والمجالات المتاحة لمناقشة السياسات ذات الصلة. وسيتم إعداده في إطار عملية تشاركية تستند إلى

تجارب المجموعات أو الائتلافات الناشطة في هذا الميدان. في سنة 2011، وضعت الشبكة (ANND) أسس هذا التقرير، وشمل ذلك:

- إجتماع تشاوري إقليمي (بيروت 5-6 نيسان / أبريل 2011)، ضم عددا من أعضاء شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وغيرها من المنظمات الشريكة الناشطة في مناصرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. إتفق المشاركون على أن يتضمن التقرير 4 ورقات إقليمية و8 تقارير وطنية. وسيركز التقرير على معالجة السياسات العامة وأثرها في التمتع بالحقوق الاجتماعية والإقتصادية.
- تستند عملية إعداد التقرير إلى القيمة المضافة لعمل الإئتلاف، ويكرس التكامل بين العمل الميداني والأبحاث في مجال السياسة العامة. وسيكون التركيز المواضيعي للتقرير على: الحق في العمل والحق في التعليم.
- من المتوقع أن يصدر التقرير في سنة 2012.



المجتمع المدني وتعكس القضايا والافكار الحرجة في المنطقة العربية.

■ من المتوقع أن ينشر الدليل خلال سنة 2012.

هـ) إدراج عملية رصد تتصل بالتجارة ضمن الاستراتيجية العامة لرصد الحقوق والسياسات الاجتماعية والإقتصادية
خلال سنة 2011، عمقت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية الروابط بين جهودها المتصلة بالتجارة وجهودها الأشمل الإمائية المتصلة بجميع الحقوق. وركزت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على رصد اثر سياسات التجارة والاستثمار والاتفاقات المبرمة على الأعمال التدريجي للحقوق وتحقيق الأهداف الإمائية في المنطقة فضلا عن تقييمها.

وواصلت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية خلال العام 2011 التصدي لقضايا إنضمام البلدان العربية إلى منظمة التجارة العالمية. وأثيرت هذه القضايا خلال:

د- إعداد دليل حول عملية رصد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

كثفت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية عملها في ما يتعلق بتطوير أداة تعليمية خاصة برصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بغية تعزيز إجراءات «وظيفة الرصد» والإسهام في بناء قدرات هيئات المجتمع المدني. يوفر الدليل خلفية أساسية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من معلومات، والنهج المتبعة في رصد هذه الحقوق والقنوات السياسية المختلفة لتسهيل عملية المتابعة وتفعيل المشاركة أثناء رصد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. كذلك يحتوي الدليل على عدة دراسات حالات مستقاة من الممارسات العملية لمنظمات المجتمع المدني في رصد الحقوق الإقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

■ نظمت الشبكة جلسة مناقشة إقليمية لبحث مسودة الدليل (بيروت 20-21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011) من أجل تعزيز النهج التشاركي خلال المرحلة التحضيرية، وللمساعدة في التوصل إلى نتيجة نهائية تلبى إحتياجات

”وضع حد فوري للضغوط التي تُمارس على البلدان الأقل نمواً من خلال التجارة التمييزية ، وتنفيذ السياسة التجارة الخارجية ضمن إطار إستراتيجية إمائية شاملة، لا تكون صبغتها إقتصادية بالكامل، إنما تأخذ أيضاً بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية والثقافية.“

”يواجه كل من السودان واليمن مطالب الأحكام الإضافية للاتحاق بمنظمة التجارة العالمية، وفي هذا الأمر تحدٍ لما نص عليه قانون منظمة التجارة العالمية بحقهما في معاملة خاصة وتفضيلية.“

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية تطالب بإرساء الديمقراطية في البلدان الأقل نمواً



علاوة على ذلك، أثارت الشبكة بالتعاون مع 53 منظمة في المنطقة العربية، مخاوفها حيال المفاوضات التي تعقدها منظمة التجارة العالمية وتداعياتها على التنمية لدى الوزارات المعنية في المنطقة العربية.

وركزت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على إجراء دراسات تحليلية حول تجارة الخدمات، التي تعتبر قطاعاً إستراتيجياً في ما خص عملية التنمية، وخلق فرص العمل، والآثار على الحقوق في الخدمات الأساسية مثل التعليم والطبابة.

أعدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالتعاون مع فريق من الخبراء والباحثين في المنطقة العربية سلسلة من 4 ورقات بحثية حملت العناوين التالية: «تحديات تحرير قطاع الخدمات ضمن سياقات إقليمية ومتعددة الأطراف: حالة البلدان العربية»، و«تحديات التفاوض حول تجارة الخدمات مع شركاء تجاريين رئيسيين: حالة المفاوضات التي عقدتها مصر والأردن مع الاتحاد الأوروبي»، و«الأنظمة المحلية وأهميتها بالنسبة لتجارة الخدمات والنتائج التنموية: حالة البلدان العربية»، و«البلدان العربية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، التحديات في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (غاتس) والأبعاد الإيمائية

وُبُحثت مسودات الأوراق وتوصيات السياسة العامة مع مجموعة من الخبراء والمسؤولين المتعاطين في تجارة الخدمات وذلك أثناء حلقة نقاش في بيروت (كانون الأول/ ديسمبر 2011). وسيُضمن هذا العمل في كتيب موجّه إلى صناعات السياسات ومنظمات المجتمع المدني خلال النصف الأول من العام 2012.

تابعت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ممارسة تطوير مجموعة من الأدوات والأساليب تربط بين التجارة وقضايا حقوق الإنسان، وتدعم منظمات المجتمع خلال رصدتها لأثر إتفاقيات التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان. صُممت هذه الأدوات لتكون جزءاً من دليل أعم يعالج عملية رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

■ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالبلدان الأقل نمواً من خلال بيان موقف يركز على اليمن والسودان، قُدّم ونوقش خلال ورشة عمل نظمتها بالاشتراك مع يوروستيب والمرصد الاجتماعي خلال مؤتمر القمة.

■ المنتدى السنوي العام لمنظمة التجارة العالمية (أيلول/ سبتمبر 2011) والمؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية (كانون الأول/ ديسمبر 2011). كما نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية حلقة خاصة حول التحديات التي تواجهها البلدان الأقل نمواً المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية وذلك بالاشتراك مع الشبكة العالمية «علمنا ليس للبيع».. «قل لا للجنة منظمة التجارة العالمية في فانواتو»، و«شبكة العالم الثالث» و«شبكة المحيط الهادئ المعنية بالعوالم».



2 الهدف

تعزيز المساحات المتاحة لمشاركة
منظمات المجتمع المدني في صناعة
السياسات الاقتصادية والاجتماعية
على المستويات الوطنية والإقليمية
والدولية

الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو + 20)
وعملية فعالية المساعدات.

أ- تعزيز مراقبة السياسات الإقليمية، والعمل مع الوكالات
التابعة لجامعة الدول العربية لاسيما في ما يخص القمة العربية
الاقتصادية والاجتماعية الثانية (شرم الشيخ، كانون الثاني/ يناير
2011)

- ترأست شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
إجتماع إقليمي تحضيرى لمنظمات المجتمع المدني قبيل
إنعقاد القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية الثانية،
كان عنوانه «المنتدى الاقليمي حول الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية في ظل الأزمات العالمية: ما هو النموذج
الإمائي البديل في المنطقة العربية؟» (بيروت 6- 7 كانون
الثاني/ يناير 2011).
- تبنى المنتدى بيانا جماعيا نال تأييد 65 منظمة من
منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء المنطقة.
- خضعت الوثيقة الختامية لمناقشات واسعة النطاق خلال
حلقة نظمتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية

يهدف الإسهام في تعزيز قنوات تأثير منظمات المجتمع
المدني في المنطقة العربية، ركزت شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية عملها خلال العام 2011 على 3
محاور وهي:

- أ- تعزيز مراقبة السياسات الإقليمية، والعمل مع
الوكالات التابعة لجامعة الدول العربية لاسيما في ما
يخص القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية الثانية.
- ب- دعم بيئة مؤاتية لتمكين منظمات المجتمع المدني في
المنطقة العربية.
- ج- تعبئة هيئات المجتمع المدني حول عمليات سياسة
عامة دولية تتضمن: الأهداف الإمائية للألفية، مؤتمر

إتخذا قرار شجاع يقضي بمراجعة الموقف من المساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة ومشاركتها الفاعلة في عملية التنمية
على أساس وطني داخلي إقليمي ، لا يخضع لأجندات
خارجية.

رسالة من منظمات المجتمع المدني إلى القمة العربية
الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة في شرم الشيخ 2011

” تنظيم حوار مباشر بين مؤسسات الجامعة العربية
وممثلين محليين وقوميين وإقليميين وممثلي منظمات
المجتمع المدني في المنطقة العربية بمشاركة الأمم المتحدة
من أجل مناقشة آليات تشكيل إطار للحوار المؤسساتي
والتعاون والشراكة.

..... إننا نطالب القادة والرؤساء العرب المجتمعين في مؤتمر
القمة بتوجيه الدعوة إلى إجتماع رفيع المستوى يُعقد بعد
عام ويُخصص لبحث القضية الاجتماعية من الدول العربية.
وينبغي أن ترفع التوصيات المنبثقة عنه إلى مؤتمر القمة
العربية الاقتصادية والاجتماعية الثالث المقرر بعد عامين ،
ولا بدّ أن تحافظ القمم اللاحقة على التوازن بين البعدين
الاقتصادي والاجتماعي.

كما ندعو مؤتمر القمة العربية إلى تحويل الاتجاهات
الوطنية والدولية إلى مسار وطني حقيقي يتضمن تعهدات
وطنية في ما يخص القضايا المشتركة المرتبطة بالأهداف
الإمائية للألفية يتجاوز الشكليات.



الاجتماع التحضيري لمؤتمر القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية (بيروت
9-6 يناير / كانون الثاني 2011)

تعزيز مراقبة السياسات الإقليمية، والعمل مع الوكالات التابعة لجامعة الدول
العربية لاسيما في ما يخص القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية الثانية

للتنمية في معهد الأهرام الاقليمي للصحافة في القاهرة في 17 كانون الثاني/ يناير 2011.

■ رُفعت التوصيات إلى مؤتمر القمة وإلى منتدى المجتمع المدني التحضيري الذي نظّمته جامعة الدول العربية. أظهرت نتائج القمة والعمل التحضيري المتصل الذي قامت به الشبكة ميلاً نحو أهمية بذل المزيد من العمل على القضايا المرتبطة بـ: (1) العمالة وحقوق العمّال والعمل في المنطقة والتعاون بين الدول العربية في هذا الشأن، (2) مسؤولية اجتماعية متحدّة ودور القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية والمشاريع الإنمائية التي قرّرت خلال المؤتمر الرسمي للقمة.

ب-دعم بيئة مؤاتية لتمكين منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية

تعي شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أنه وبهدف تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في حشد التأييد حول مسائل السياسة العامة، لا بدّ من دعم بيئة مؤاتية لمنظمات المجتمع

المدني، وهذا الأمر يتطلب إطاراً قانونياً مناسباً، فضلاً عن القدرة على الولوج إلى المعلومات والموارد (المالية والبشرية). في هذا السياق، نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالاشتراك مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني (ICNL)، سلسلة من الأنشطة حول "حرية تكوين الجمعيات" بصفتها من العوامل الأساسية لتمكين منظمات المجتمع المدني. جاء هذا العمل ضمن إطار مشروع أوسع نطاقاً يهدف إلى تعزيز شبكة نشطاء قوية ومستدامة في 7 دولة مستهدفة يُمكن حشدتها لدعم: (1) إصلاح الاطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، (2) بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، (3) تطوير آلية تنفيذ الحكومات المحلية لقوانين منظمات المجتمع المدني، (4) حملة توعية عامة ناجحة وحشد التأييد لمصلحة حرية الجمعيات، ويشمل:

■ نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالاشتراك مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني (ICNL) منتدى حول حرية تكوين الجمعيات في المنطقة العربية (بيروت، 16-17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011). ضم المنتدى مجموعة من المشاركين البارزين الذين استعرضوا



منتدى حول حرية تكوين الجمعيات في المنطقة العربية (بيروت 16-17 نوفمبر / تشرين الثاني 2011)

مجموعة من العقبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني وناقشوا السبل المناسبة للتغلب على هذه التحديات والسبل اللازمة لتطوير البيئة المؤاتية للمجتمع المدني. كذلك أتاح المنتدى امام المشاركين فرصة مناقشة دور منظمات المجتمع المدني في أعقاب الانتفاضات التي هبّت في المنطقة.

■ إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني يعملون بالتعاون مع السيدة ميرفت ريشماوي على تطوير مجموعة من الأدوات حول حرية تكوين الجمعيات (قوانين وتحديات واستراتيجيات) ستكون دليل الموارد، وذلك لتزويد الممارسين بأفكار وأدوات، والإسهام في المناقشات الهامة والاستراتيجيات المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات، وارتباطها بالحقوق الأخرى مثل حرية التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير.

ج- تعبئة هيئات المجتمع المدني حول عمليات سياسة عامة دولية تتضمن: الأهداف الإنمائية للألفية، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+20) وعملية فعالية المساعدات

نشطت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على مدى سنة 2011 في تعبئة هيئات المجتمع المدني حول العمليات العالمية التالية: التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+20)، والتحضيرات للمنتدى رفيع المستوى الرابع حول فعالية المساعدة، ومتابعة عملية احقاق الأهداف الإنمائية للألفية.

التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+20)

إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية تُدرك مدى أهمية عملية (ريو + 20) كونها لحظة حاسمة للتأكيد على أساسيات التنمية المستدامة التي أنشئت خلال العمليات الإنمائية الدولية التي قادتها الأمم المتحدة خلال تسعينيات القرن الماضي، وجوهر هذه الأساسيات تفاهم شامل يربط بين

تكييف المساعدات لدعم التحولات الديمقراطية وليس للحد من مساحة صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

تنمية موارد الدول النامية والتعاون فيما بينها

المطالب الرئيسية التي أثارها عدد من هيئات المجتمع المدني في المنطقة العربية في سياق التحضيرات لفعالية المساعدات

”ينبغي لأي إجماع حول مفهوم ”الاقتصاد الأخضر“ أن يندمج تماما مع الاجماع الذي تم التوصل إليه في السابق حول التنمية المستدامة“.

”هناك ضرورة لإعادة إحياء دور الدولة في عمليات التنمية المستدامة“.

”إن إتفاقيات الشراكة أو غيرها من أدوات التطبيق الأخرى المنبثقة عن عملية ريو+20، لا بدّ أن تُدمج ضمن إستراتيجيات متماسكة وشاملة تحولا دون قيام هيئة صنع قرار موازية“.

مساهمة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في المسودة الأولى لوثيقة ريو+20

فعالية المساعدات في منطقة تشهد تحولا تاريخيا ومطالبة بديل تنموي عادل

إعادة النظر بالتوجهات التنموية الدولية: المساعدات في خدمة ديمقراطية التنمية



ورشة عمل حول فعالية المساعدات في لبنان ولقاء تشاوري لأصحاب المصلحة المتعددي الأطراف بيروت 21-22 يونيو / حزيران 2011

■ التحضيرات للمنتدى رفيع المستوى الرابع حول فعالية المساعدة.

■ إنخرطت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في المناقشات حول فعالية المساعدات بدءاً من المنتدى رفيع المستوى الثاني في باريس، والذي أعقبه المنتدى رفيع المستوى الثالث في غانا 2008، ومؤخراً المنتدى رفيع المستوى الرابع حول فعالية المساعدات في كوريا 2011.

■ شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في تنظيم لقاءين في سياق المنتدى المفتوح لمنظمات المجتمع المدني حول فعالية التنمية (8): ورشة عمل حول فعالية المساعدات واللقاء التشاوري لأصحاب المصلحة المتعددين حول لبنان (بيروت، -21 22 حزيران/ يونيو) واللقاء التشاوري الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول فعالية تنمية منظمات المجتمع المدني (بيروت، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر).

■ أُختتمت الاجتماعات بإصدار بيان يتضمن "المطلب الرئيس" الذي أثاره عدد من هيئات المجتمع المدني في المنطقة العربية في سياق التحضيرات لفعالية المساعدات والتحضير

السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وشملت الجهود المبذولة في هذه العملية:

■ المشاركة في المناقشات المتعلقة بعملية « ريو + 20 » التي نظمتها الوكالات التابعة للأمم المتحدة في المنطقة العربية.

■ تنظيم إجتماع تحضيري إقليمي لمنظمات المجتمع المدني (بيروت، 12-13 تشرين الأول/ أكتوبر 2011) بالتعاون مع لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، و معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، والمكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة.

■ ونتيجة للمناقشات قدمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مساهمة حول المسودة الأولى للنص التفاوضي لقمة ريو+20.

■ شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في المؤتمر الوزاري العربي للتحضير لقمة ريو+20 الذي عقد في جامعة الدول العربية.



ورشة عمل حول فعالية المساعدات في لبنان و لقاء تشاوري لأصحاب المصلحة المتعددي الأطراف بيروت 21-22 يونيو / حزيران 2011

للمنتدى رفيع المستوى الرابع حول فعالية المساعدات.

■ دعمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مشاركة الوفد العربي غير الحكومي في منتدى المجتمع المدني الدولي في بوسان (26-28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011) وفي المنتدى رفيع المستوى الرابع حول فعالية المساعدات (HLF4) (من 29 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 1 ديسمبر / كانون الأول 2011). أكد الوفد على أهمية المرحلة التي تعيشها المنطقة العربية، حيث ترتبط مطالب الإصلاح السياسي بتساؤلات حول النموذج التنموي والسياسات الاجتماعية والإقتصادية ودور الجهات الدولية المانحة للمساعدات.

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالتعاون مع منظمة أوكسفام الدولية حدثاً هامشياً بعنوان ” آثار إنتشار الربيع العربي ، وهل ستطال أواجه بوسان وما بعدها؟“ (03 تشرين الثاني/ نوفمبر 1102).

عملية متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

في العام 2011، واصلت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مساعيها الرامية إلى متابعة عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحشد المجتمع المدني حول هذه العملية.

■ إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في طور إعداد دليل حول الأهداف الإنمائية للألفية للبرلمانيين يهدف إلى توطيد التعاون بين البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني وتفعيل دورهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يوفر الدليل معلومات حول الآليات التي ينبغي للبرلمانيين إتباعها إستناداً إلى وظائفهم المختلفة (التشريع والرقابة والتمثيل والموازنة). كما يتضمن الدليل بعض التجارب الناجحة كي يتشاطرها البرلمانيون العرب مع زملائهم في المنطقة).

■ وبهدف دعم عملية إعداد الدليل، عمدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى تنظيم إجتماع لفريق الخبراء وحلقة دراسية إقليمية لاستبيان الآراء حول المحتوى واختبار مدى صلاحيته وملاءمته. أكد المشاركون في إجتماع فريق الخبراء على ضرورة تضمين الدليل معلومات أساسية بصورة واضحة لا لبس فيها، بما في ذلك المعلومات الأساسية حول الأهداف الإنمائية للألفية، من جهتهم أكد البرلمانيون على ضرورة إدراج المعلومات الأساسية المتعلقة بالعمليات البرلمانية والتي يجهلها بعض النواب.

■ أتاحت الحلقة الدراسية الإقليمية إجراء ” اختبار ” للدليل من خلال القيام بتمرين تطبيقي حول التخطيط لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في التشريع والمراقبة ووضع الميزانيات والمشاركة. كما طُلب من المشاركين إعداد عروض حول الممارسات الأمثل المطبقة في بلدانهم والتي سيتضمنها الدليل تحت عنوان في باب دراسة الحالات.

■ بموازاة ذلك، نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR) دورة تدريبية للمتدربين (بيروت 8-13 آب/ أغسطس 2011) حول سبل تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية في العمل التخطيطي والإنمائي. كان الهدف من التدريب تحضير المشاركين من المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والوسائل الإعلامية للأهداف الإنمائية للألفية والسياسات الملحة والبرامج المتعلقة بإنجازاتهم. كما هدف التدريب أيضاً إلى تمكين المشاركين من نقل تجاربهم إلى مؤسساتهم. كما تضمن التدريب عقد جلسة عامة ضمت جميع المشاركين وجلسات موازية حول: التخطيط للأهداف الإنمائية للألفية وعمل المجتمع المدني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعمل وسائل الإعلام لتحقيق هذه الأهداف. إستندت مادة التدريب في المقام الأول على دليل سبق وأن أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحث (CAWTAR) حمل العنوان التالي ”العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية“.




3 الهدف

تعزيز وتطوير المواد المعرفية
المتاحة في المنطقة العربية
والمعلقة بدور المجتمع المدني

بغية تعزيز توافر المواد الأصلية والأبحاث في المنطقة العربية وإنتاجها، قامت الشبكة: بإصدار عدد من المنشورات في العام 2011، وإنشاء برنامج توثيق إلكتروني / قاعدة بيانات. وتابعت الشبكة إصدار نشراتها السنوية وتحديث موقعها على شبكة الانترنت.

أ. لائحة منشورات 2011

المحتوى	العنوان ومحدد موقع المعلومات URL	
 <p>Climate change Regional & Global Issues</p> <p>1 The Role of Civil Society Organizations in the Arab Region 2 THE EQUITABLE SHARING OF ATMOSPHERIC AND DEVELOPMENT SPICE</p>	<p>تتضمن هذا المنشور ورقتين:</p> <p>1- التغير المناخي ودور منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية</p> <p>2- التقاسم العادل للمساحة الجوية والإمائية</p>	<p>التغير المناخي، القضايا الإقليمية والدولية</p> <p>شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2011</p> <p>http://csr-dar.org/content/climate-change-regional-and-global-issues</p>
 <p>إرساء الديمقراطية في المنطقة العربية مفكرة نظرية بين القوات الدولية والجمعية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)</p>	<p>تتكوّن هذه الورقة من 5 فصول:</p> <p>1 - دوافع المبادرات الخارجية.</p> <p>2 - الدوافع الداخلية لمبادرات الإصلاح</p> <p>3 - مراجعة هامة للمبادرات</p> <p>4 - العقبات التي تعترض التنمية</p> <p>5 - التعاون العربي- العربي</p>	<p>ورقة حول الديمقراطية في العالم العربي</p> <p>مقارنة بين المبادرات الإقليمية والدولية</p> <p>سناء ابو شقرا لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، النسخة الثانية 2011</p> <p>http://www.annd.org/administrator/pubfile/Sanaa%20Arabic%20Book.pdf</p>
 <p>صلاح الدين الجورشي</p> <p>منظمات المجتمع المدني ومعضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي</p>	<p>تتكوّن هذه الورقة من 3 فصول:</p> <p>1 - أزمة الدولة القومية وبروز دزر المجتمع المدني في دعم المبادرات الرامية إلى إرساء الديمقراطية.</p> <p>2 - قدرة المجتمع المدني على معالجة قضايا الديمقراطية.</p> <p>3 - أداء المجتمع المدني في مبادرات الإصلاح: تقييم وأمثلة.</p>	<p>ورقة حول منظمات المجتمع المدني ومعضلة التحول إلى الديمقراطية في العالم العربي.</p> <p>صلاح الدين الجورشي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، النسخة الثانية 2011</p> <p>http://www.annd.org/administrator/pubfile/Salah%20Arabic%20Book.pdf</p>

المحتوى	العنوان و محدد موقع المعلومات URL
<p>تتكوّن الورقة من 3 فصول:</p> <p>1 - الاقتصادات العربية ودور المؤسسات المالية الدولية.</p> <p>2 - لمحة عامة حول إسداء المشورة في مجال السياسات والتوجيه من القوى والمؤسسات العالمية إلى "الربيع العربي".</p> <p>3 - التهديدات التي تواجه الثورات الشعبية</p>	<p>المطالب بإرساء نماذج ديمقراطية جديدة في خضم الثورات الشعبية في المنطقة العربية</p> <p>تهديدات متمثلة في المؤسسات المالية والإيمانية المتعددة الأطراف والإقليمية.</p> <p>كندة محمدية، لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.</p> <p>http://www.annd.org/administrator/pubfile/New%20Development%20Eng.pdf</p>

منشورات مرتقبة

تم إعداد المنشورات التالية بصورة كلية أو جزئية في العام 2011، لكن يُتوقع صدورها في العام 2012:

الحكومية للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). دور الأطر التنظيمية في الاستفادة من تجارة الخدمات، التفاوض حول القوانين المحلية في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (غاتس) وحماية الحق في التنظيم (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية).

- التحديات التي تواجه مفاوضات تجارة الخدمات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين: حالة مصر وتونس في تفاوضهما مع الإتحاد الأوروبي.

- الدول العربية المنضمة إلى إتفاقية منظمة التجارة الحرة، التحديات في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (غاتس) والأبعاد الإنمائية.

-ورقة حول المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (منى عزت لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية).

- دليل حول رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية).

- دليل حول حرية تكوين الجمعيات. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية و المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني).

- دليل حول الأهداف الإنمائية لللفية والبرلمانين. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

-تقرير حول النزاهة في القطاعات. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية و المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني).

البيانات الإلكترونية بشكلها الأولي في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ولا يزال العمل متواصلا لتعزيز توافر المواد وإستخدام الأدوات التي يقدمها هذا الموقع.



ج- نشرات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وموقعها الإلكتروني.

- أعدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 12 نشرة شهرية في العام 2011، وزعت على لائحة تتكون من 8000 عضو وشريك وممارس.

<http://www.annd.org/newsletter.php>

- تواصلت العمل في عام 2011 من أجل تعزيز توافر المادة وإستخدام الأدوات المتاحة على موقع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. <http://www.annd.org/index.php>

ب-إنشاء برنامج توثيق إلكتروني / قاعدة بيانات وصيانتها

رغبة منها في تقديم المعارف والموارد المكتسبة جراء عملها مع جهات المجتمع المدني المعنية وغيرها من الشركاء، بادرت شبكة المنضمت العربية غير الحكومية للتنمية إلى إنشاء موقع «موارد المجتمع المدني للتنمية في المنطقة العربية» (CSR-DAR). إن موقع «موارد المجتمع المدني للتنمية في المنطقة العربية» هي بوابة للموارد على الإنترنت أنشأتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بغية إتاحة فرصة الوصول إلى مجموعة متنوعة من الموارد المتعلقة بالقضايا التنموية في المنطقة العربية، والتي يُمكن إستخدامها كأدوات للمعلومات من أجل حشد التأيد. وتحتوي على كتب وورقات ومقالات وأدلة وطرائق، وغيرها من الموارد ذات الصلة التي أنتجتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وأعضاؤها وشركاؤها. كما تتضمن أيضاً على بعض الوثائق الأخرى ذات الصلة من مصادر رسمية. فضلا عن كونه يقوم بنشر معلومات قيمة، يُعدّ (CSR-DAR) منبرا يُتيح تبادل الأخبار والأحداث والموارد بين منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية. أُطلقت قاعدة

التقرير المالي للفترة بين 2011/1/1 ولغاية 2011/12/31

المشروع: كل المشاريع

العملة: دولار اميركي

أ. إيرادات عام 2011

الإيرادات 2011	الإيرادات 2011
302,835.00	رصيد مدوّر
	من الداعمين
134,990.00	مؤسسة فورد فاوندايشن
665,720.00	داياكونيا
6,200.00	المساعدات الشعبية النرويجية
32,000.00	كريستشن ايد
94,340.00	المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح
39,470.00	المركز الوطني للتعاون من أجل التنمية
21,530.00	الراصد الاجتماعي
35,034.00	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج إدارة الحكم في المنطقة العربية)
65,851.00	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
8,180.00	واقع المساعدات
2,687.00	اتحاد المنظمات غير الحكومية الأوروبية للإغاثة والتنمية
47,231.00	السفارة الكندية
25,600.00	النداء العالمي لمكافحة الفقر
17,220.00	المجلس العربي للعلوم الاجتماعي
1,196,053.00	مجموع المداخل للعام 2010
200.00	اشتراكات الاعضاء
12,086.00	مداخل اخرى
1,511,174.00	مجموع المداخل للعام 2011

ب- مصاريف عام 2011

المصاريف بالدولار	الشرح
138,124.00	المصاريف الادارية
56,751.00	التشبيك
57,017.00	المعلوماتية والاتصال
885,048.00	برامج ونشاطات عام 2011
4,331.00	التضامن
1,141,271.00	مجموع مصاريف عام 2011
369,903.00	الرصيد في 31/12/2011